

جامعة ميدأوشن

كلية الإدارة

ماجستير / إدارة الأعمال



أثر التضخم على القدرة الشرائية للأسر منخفضة الدخل: دراسة ميدانية في
مدينة الرياض

**The Impact of Inflation on the Purchasing Power of Low-
Income Households: A Field Study in Riyadh City**

إعداد الطالب/

عبدالرحيم عبدالرحمن الملحم

253001584

إشراف/

د. الفيصّل عبد الحميد

د. فايز جرّاد

العام الدراسي:

٢٠٢٦

مقدمة:

تُعد ظاهرة التضخم من أبرز الظواهر الاقتصادية التي تشغل اهتمام الباحثين وصناع القرار على حد سواء، نظرًا لما تتركه من آثار مباشرة على مختلف جوانب الحياة الاقتصادية والاجتماعية. ويُعرّف التضخم بأنه الارتفاع المستمر في المستوى العام للأسعار خلال فترة زمنية معينة، مما يؤدي إلى انخفاض القوة الشرائية للنقود، وبالتالي تراجع القدرة الفعلية للأفراد على تلبية احتياجاتهم الأساسية (Mankiw, 2021). ويُنظر إلى التضخم باعتباره مؤشرًا حيويًا يعكس التوازن بين العرض والطلب في الاقتصاد، إلا أن ارتفاعه إلى مستويات غير مستقرة يؤدي إلى آثار سلبية تمس مختلف الفئات، خاصة الفئات ذات الدخل المحدود.

وقد أكدت الأدبيات الاقتصادية أن التضخم لا يؤثر على جميع الأفراد بنفس الدرجة، بل تتباين آثاره تبعًا لمستوى الدخل وطبيعة الإنفاق، حيث تُعد الأسر منخفضة الدخل الأكثر تأثرًا بهذه الظاهرة نظرًا لاعتمادها بشكل رئيسي على الدخل الثابت، وارتفاع نسبة إنفاقها على السلع والخدمات الأساسية مثل الغذاء والسكن (Fischer, 2001 & Easterly). وعندما ترتفع الأسعار، فإن هذه الأسر تجد نفسها أمام تحديات متزايدة في تلبية احتياجاتها اليومية، مما يؤدي إلى تآكل مستوى معيشتها وتراجع رفاهها الاقتصادي. كما أن محدودية قدرتها على الادخار تجعلها أكثر عرضة للصدمات الاقتصادية الناتجة عن تقلبات الأسعار.

وعلى المستوى العالمي، تشير تقارير البنك الدولي إلى أن التضخم يُعد أحد العوامل الرئيسية التي تسهم في زيادة معدلات الفقر وعدم المساواة، خاصة في الدول النامية، حيث يؤدي إلى تقليص الدخل الحقيقي للأسر، وزيادة الأعباء المالية عليها (World Bank, 2022). كما يوضح صندوق النقد الدولي أن ارتفاع معدلات التضخم يؤدي إلى تغيير أنماط الاستهلاك لدى الأسر، حيث تتجه نحو تقليل الإنفاق على السلع غير الأساسية والتركيز على الضروريات، وهو ما يؤثر على جودة الحياة ومستوى الرفاه الاجتماعي (IMF, 2023). وتؤكد هذه التقارير أن التضخم لا يقتصر تأثيره على المؤشرات الاقتصادية الكلية، بل يمتد ليؤثر بشكل مباشر على السلوك الاستهلاكي للأفراد.

وفي هذا السياق، تُبرز العديد من الدراسات الحديثة أن التضخم يؤدي إلى تغييرات جوهرية في سلوك المستهلكين، حيث يدفعهم إلى إعادة ترتيب أولويات الإنفاق، والبحث عن بدائل أقل تكلفة، وتقليل الاستهلاك العام، وهو ما ينعكس على الأنشطة الاقتصادية المختلفة (Coibion et al., 2022). كما أن استمرار ارتفاع الأسعار لفترات طويلة يؤدي إلى حالة من عدم الاستقرار الاقتصادي، مما يؤثر على ثقة المستهلكين ويحد من قدرتهم على التخطيط المالي طويل الأجل.

(Blanchard, 2021). ومن هنا، يتضح أن التضخم يُعد من العوامل المؤثرة بشكل مباشر على القدرة الشرائية، والتي تُعد بدورها من أهم المؤشرات التي تعكس مستوى المعيشة والرفاه الاقتصادي.

وفي المملكة العربية السعودية، شهد الاقتصاد خلال السنوات الأخيرة تحولات اقتصادية مهمة في إطار رؤية 2030، والتي تهدف إلى تحقيق التنوع الاقتصادي وتعزيز الاستدامة المالية. وقد رافقت هذه التحولات تغيرات في مستويات الأسعار نتيجة لعوامل متعددة، منها الإصلاحات الاقتصادية، وارتفاع أسعار الطاقة عالميًا، وتقلبات الأسواق الدولية. وقد أشار البنك المركزي السعودي إلى أن معدلات التضخم شهدت تقلبات ملحوظة خلال هذه الفترة، مما انعكس بشكل مباشر على تكاليف المعيشة، خاصة لدى الأسر ذات الدخل المحدود (البنك المركزي السعودي، 2023). ويُلاحظ أن هذه الفئة تُعد الأكثر تأثرًا بارتفاع الأسعار نظرًا لمحدودية دخلها واعتمادها على الإنفاق على السلع الأساسية.

وتُعد مدينة الرياض نموذجًا مهمًا لدراسة هذه الظاهرة، نظرًا لكونها العاصمة الاقتصادية والإدارية للمملكة، حيث تشهد ارتفاعًا نسبيًا في تكاليف المعيشة مقارنة بغيرها من المدن، نتيجة لارتفاع الطلب على السلع والخدمات، وتوسع الأنشطة الاقتصادية، وزيادة عدد السكان. ويؤدي ذلك إلى زيادة الضغوط على الأسر منخفضة الدخل، التي تجد صعوبة في التكيف مع هذه التغيرات الاقتصادية، مما يجعل دراسة أثر التضخم على قدرتها الشرائية أمرًا ضروريًا لفهم طبيعة هذه التحديات.

ومن منظور إدارة الأعمال، تكتسب دراسة العلاقة بين التضخم والقدرة الشرائية أهمية كبيرة، حيث تسهم في فهم سلوك المستهلكين في ظل التغيرات الاقتصادية، وتساعد المؤسسات على اتخاذ قرارات استراتيجية تتعلق بالتسعير والتسويق وإدارة الطلب. كما أن فهم تأثير التضخم على أنماط الإنفاق يُمكن الشركات من تطوير استراتيجيات أكثر مرونة تتناسب مع التغيرات في القدرة الشرائية للعملاء، مما يعزز من قدرتها التنافسية في السوق (Blanchard, 2021). إضافة إلى ذلك، فإن هذه الدراسة توفر معلومات مهمة لصناع القرار تساعد في تصميم سياسات اقتصادية تستهدف دعم الفئات الأكثر تأثرًا وتحسين مستوى معيشتها.

وعلى الرغم من الأهمية الكبيرة لهذا الموضوع، إلا أن هناك نقصًا نسبيًا في الدراسات التطبيقية التي تناولت أثر التضخم على القدرة الشرائية للأسر منخفضة الدخل في البيئة السعودية، خاصة من خلال دراسات ميدانية تعتمد على بيانات واقعية من مدينة الرياض. وغالبًا ما تركز الدراسات السابقة على الجوانب النظرية أو التحليل الكلي، دون التعمق في دراسة السلوك الاستهلاكي للأسر بشكل مباشر، مما يبرز الحاجة إلى إجراء دراسة ميدانية تسهم في سد هذه الفجوة المعرفية.

وبناءً على ما سبق، تأتي هذه الدراسة لتحليل أثر التضخم على القدرة الشرائية للأسر منخفضة الدخل في مدينة الرياض، من خلال تطبيق منهجية ميدانية تهدف إلى قياس مدى تأثير ارتفاع الأسعار على أنماط الإنفاق ومستوى المعيشة، وتحديد أبرز التحديات التي تواجه هذه الفئة في ظل الظروف الاقتصادية الحالية. كما تسعى الدراسة إلى تقديم مجموعة من التوصيات التي يمكن أن تسهم في دعم الأسر منخفضة الدخل، وتعزيز قدرتها على التكيف مع التغيرات الاقتصادية، بما يحقق تحسّيناً في مستوى رفاهها الاقتصادي والاجتماعي.

مشكلة الدراسة:

تُعد القدرة الشرائية من المؤشرات الأساسية التي تعكس مستوى الرفاه الاقتصادي للأفراد، إذ تتأثر بشكل مباشر بالتغيرات في المستوى العام للأسعار والدخل الحقيقي. ومع ارتفاع معدلات التضخم، تتراجع القيمة الحقيقية للنقود، مما يؤدي إلى انخفاض القدرة على شراء السلع والخدمات، خاصة لدى الأسر منخفضة الدخل التي تعتمد على مصادر دخل محدودة وثابتة (Mankiw, 2021).

وقد أوضحت الأدبيات الاقتصادية أن تأثير التضخم لا يتوزع بشكل متساو بين فئات المجتمع، بل تتحمل الأسر منخفضة الدخل العبء الأكبر نتيجة ارتفاع نسبة إنفاقها على السلع الأساسية، مثل الغذاء والسكن، مقارنة بغيرها من الفئات. وهذا ما يجعلها أكثر عرضة لندهور مستوى المعيشة عند حدوث أي ارتفاع في الأسعار (Fischer, 2001 & Easterly).

وعلى المستوى الدولي، تشير تقارير البنك الدولي إلى أن التضخم يُعد من العوامل الرئيسية التي تؤدي إلى تآكل القدرة الشرائية وزيادة معدلات الفقر وعدم المساواة، حيث يؤدي ارتفاع الأسعار إلى تقليص الدخل الحقيقي للأسر، ويحد من قدرتها على تلبية احتياجاتها الأساسية (World Bank, 2022). كما يؤكد صندوق النقد الدولي أن التضخم يدفع الأسر إلى تعديل أنماط الاستهلاك، والتوجه نحو تقليل الإنفاق على الكماليات والتركيز على الضروريات، مما يؤثر بشكل مباشر على جودة الحياة (IMF, 2023).

وفي سياق المملكة العربية السعودية، شهدت السنوات الأخيرة تغيرات في مستويات الأسعار نتيجة التحولات الاقتصادية المرتبطة برؤية 2030، مما انعكس على تكاليف المعيشة، خاصة في المدن الكبرى مثل الرياض. وقد أشار البنك المركزي السعودي إلى أن هذه التغيرات أدت إلى زيادة الضغوط المالية على الأسر، لا سيما ذات الدخل المحدود، نتيجة ارتفاع أسعار بعض السلع والخدمات الأساسية (البنك المركزي السعودي، 2023).

ورغم أهمية هذا الموضوع، إلا أن هناك محدودية في الدراسات الميدانية التي تناولت بشكل مباشر أثر التضخم على القدرة الشرائية للأسر منخفضة الدخل في مدينة الرياض، حيث ركزت معظم الدراسات السابقة على التحليل الكلي دون التعمق في دراسة السلوك الاستهلاكي الفعلي لهذه الفئة في البيئة المحلية، مما يبرز وجود فجوة معرفية تستدعي البحث والتحليل.

وتبرز أهمية معالجة هذه المشكلة في كونها تسهم في تقديم فهم دقيق لتأثير التضخم على حياة الأسر منخفضة الدخل، بما يساعد صناع القرار في تطوير سياسات اقتصادية أكثر كفاءة تستهدف تحسين مستوى المعيشة وتعزيز برامج الحماية الاجتماعية، كما تدعم مؤسسات الأعمال في فهم التغيرات في سلوك المستهلك واتخاذ قرارات أكثر ملاءمة في ظل الظروف الاقتصادية المتغيرة (Blanchard, 2021).

وبناءً على ما سبق، تسعى هذه الدراسة إلى تحليل أثر التضخم على القدرة الشرائية للأسر منخفضة الدخل في مدينة الرياض من خلال دراسة ميدانية، ويمكن صياغة مشكلة الدراسة في السؤال الآتي:

ما أثر التضخم على القدرة الشرائية للأسر منخفضة الدخل في مدينة الرياض؟

أهمية الدراسة:

تكتسب هذه الدراسة أهميتها من أهمية الموضوع الذي تتناوله، والمتمثل في أثر التضخم على القدرة الشرائية للأسر منخفضة الدخل في مدينة الرياض، وذلك في ظل التغيرات الاقتصادية المتسارعة وارتفاع مستويات الأسعار، التي تفرض تحديات متزايدة على مستوى معيشة الأفراد، خاصة الفئات ذات الدخل المحدود، والتي تعد الأكثر تأثرًا بالتقلبات الاقتصادية (Mankiw, 2021).

الأهمية العلمية

تتمثل الأهمية العلمية لهذه الدراسة في إسهامها في إثراء الأدبيات العلمية في مجال إدارة الأعمال والاقتصاد، من خلال الربط بين متغير التضخم كأحد المؤشرات الاقتصادية الكلية، ومتغير القدرة الشرائية بوصفه أحد أهم مؤشرات الرفاه الاقتصادي للأفراد. كما تسعى الدراسة إلى تحليل العلاقة بين المتغير المستقل (التضخم) والمتغير التابع (القدرة الشرائية)، بما يسهم في دعم الفهم النظري لسلوك المستهلك في ظل التغيرات الاقتصادية (Blanchard, 2021).

وتتبع أهمية الدراسة كذلك من محدودية الدراسات المحلية التي تناولت أثر التضخم على القدرة الشرائية للأسر منخفضة الدخل في البيئة السعودية، خاصة في مدينة الرياض، رغم وجود دراسات تناولت العلاقة بين التضخم ومستوى المعيشة أو الفقر في سياقات مختلفة (Fischer, 2001 & Easterly). وعليه، فإن هذه الدراسة تسهم في سد فجوة بحثية في السياق المحلي، وتوفر إضافة علمية يمكن الاستفادة منها في الدراسات المستقبلية.

الأهمية العملية

تتبع الأهمية العملية للدراسة من ارتباطها بالواقع الاقتصادي والاجتماعي للأسر منخفضة الدخل في المملكة العربية السعودية، حيث تسهم في تقديم نتائج ميدانية تساعد صناع القرار على فهم تأثير التضخم على مستوى معيشة هذه الفئة، خاصة في ظل التوجهات الاقتصادية المرتبطة برؤية المملكة 2030، التي تسعى إلى تحسين جودة الحياة وتعزيز الاستقرار الاقتصادي (World Bank, 2022).

كما يُتوقع أن تسهم نتائج الدراسة في مساعدة الجهات الحكومية والمؤسسات الاقتصادية على تصميم سياسات وبرامج دعم أكثر فاعلية تستهدف الحد من الآثار السلبية للتضخم، وتحسين القدرة الشرائية للأسر منخفضة الدخل، إضافة إلى تمكين قطاع الأعمال من فهم التغيرات في سلوك المستهلكين واتخاذ قرارات تسويقية وتسعيرية أكثر ملاءمة في ظل الظروف الاقتصادية المتغيرة (IMF, 2023).

أهداف الدراسة:

تهدف هذه الدراسة إلى التعرف على أثر التضخم على القدرة الشرائية للأسر منخفضة الدخل في مدينة الرياض، وذلك من خلال تحقيق الأهداف الآتية:

1. التعرف على مستوى تأثير التضخم على تكاليف المعيشة للأسر منخفضة الدخل في مدينة الرياض.
2. قياس مستوى القدرة الشرائية لدى الأسر منخفضة الدخل في ظل ارتفاع الأسعار.
3. تحليل العلاقة بين معدلات التضخم والقدرة الشرائية للأسر منخفضة الدخل.
4. تحديد مدى تأثير التضخم على أنماط الإنفاق الاستهلاكي للأسر منخفضة الدخل (الإنفاق على السلع الأساسية والكمالية).
5. بناء نموذج تحليلي يوضح طبيعة العلاقة بين التضخم والقدرة الشرائية للأسر منخفضة الدخل في مدينة الرياض.

تساؤلات الدراسة

تسعى هذه الدراسة إلى الإجابة عن التساؤل الرئيس الآتي:

ما أثر التضخم على القدرة الشرائية للأسر منخفضة الدخل في مدينة الرياض؟

وينبثق عن هذا التساؤل الرئيس التساؤلات الفرعية الآتية:

1. ما مستوى تأثير التضخم على تكاليف المعيشة للأسر منخفضة الدخل في مدينة الرياض؟
2. ما مستوى القدرة الشرائية لدى الأسر منخفضة الدخل في ظل ارتفاع الأسعار؟
3. هل توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين معدلات التضخم والقدرة الشرائية للأسر منخفضة الدخل في مدينة الرياض؟
4. ما مدى تأثير التضخم على أنماط الإنفاق الاستهلاكي للأسر منخفضة الدخل (الإنفاق على السلع الأساسية والكمالية)؟
5. هل تختلف القدرة الشرائية للأسر منخفضة الدخل باختلاف مستوى تأثيرها بمعدلات التضخم؟

فروض الدراسة:

في ضوء مشكلة الدراسة وتساولاتها، تقوم هذه الدراسة على اختبار الفروض الآتية:

الفرض الرئيس:

يوجد أثر للتضخم على القدرة الشرائية للأسر منخفضة الدخل في مدينة الرياض.

الفروض الفرعية:

يوجد أثر للتضخم على الإنفاق على السلع الأساسية لدى الأسر منخفضة الدخل في مدينة الرياض.

يوجد أثر للتضخم على الإنفاق على السلع الكمالية لدى الأسر منخفضة الدخل في مدينة الرياض.

يوجد أثر للتضخم على مستوى المعيشة لدى الأسر منخفضة الدخل في مدينة الرياض.

يوجد أثر للتضخم على القدرة على الادخار لدى الأسر منخفضة الدخل في مدينة الرياض.

الدراسات السابقة:

حظي موضوع التضخم وتأثيره على القدرة الشرائية باهتمام واسع في الأدبيات الاقتصادية، نظرًا لما له من انعكاسات مباشرة على مستوى المعيشة وسلوك المستهلكين، خاصة لدى الأسر منخفضة الدخل. وفيما يلي عرض لأبرز الدراسات ذات الصلة بموضوع الدراسة الحالية.

تُعد دراسة (Milton Friedman 1968) من الدراسات التأسيسية في مجال تحليل التضخم، حيث هدفت إلى توضيح العلاقة بين السياسة النقدية والتضخم، وأكدت أن التضخم ظاهرة نقدية تؤدي إلى تآكل القيمة الحقيقية للنقد، مما ينعكس بشكل مباشر على القدرة الشرائية للأفراد. وقد شكلت هذه الدراسة أساسًا نظريًا اعتمدت عليه العديد من الدراسات اللاحقة في تحليل آثار التضخم.

وفي سياق تأثير التضخم على الفئات منخفضة الدخل، أجرى Fischer (2001) & Easterly دراسة هدفت إلى تحليل أثر التضخم على الفقر، باستخدام بيانات من عدة دول. واعتمدت الدراسة على منهج تحليلي كمي، وأظهرت النتائج أن التضخم يؤثر بشكل أكبر على الفئات ذات الدخل المنخفض مقارنة بغيرها، نظرًا لارتفاع نسبة إنفاقها على السلع الأساسية، مما يؤدي إلى تدهور مستوى معيشتها بشكل أسرع.

كما هدفت دراسة Schulhofer-Wohl (2017) & Kaplan إلى تحليل تأثير التضخم على الأسر على المستوى الجزئي، من خلال دراسة الاختلافات في أنماط الاستهلاك بين الأسر. واعتمدت الدراسة على تحليل بيانات إنفاق الأسر، وأظهرت النتائج أن تأثير التضخم يختلف باختلاف مستويات الدخل، حيث تواجه الأسر منخفضة الدخل معدلات تضخم أعلى نسبيًا نتيجة تركّز إنفاقها على السلع الأساسية.

وفي دراسة حديثة، تناول Coibion et al. (2022) تأثير التضخم على توقعات المستهلكين وسلوكهم الاستهلاكي، باستخدام منهج تحليلي قائم على بيانات مسحية. وأظهرت النتائج أن ارتفاع معدلات التضخم يؤدي إلى تغييرات واضحة في سلوك الإنفاق، حيث تتجه الأسر إلى تقليل الاستهلاك وإعادة ترتيب أولوياتها نحو السلع الضرورية.

من جانب آخر، ركزت تقارير (World Bank 2022) على تحليل أثر التضخم على الفقر وعدم المساواة، حيث أشارت إلى أن ارتفاع الأسعار يؤدي إلى تآكل الدخل الحقيقي وزيادة الضغوط الاقتصادية على الأسر منخفضة الدخل، مما يحد من قدرتها على تلبية احتياجاتها الأساسية.

كما أوضح (International Monetary Fund 2023) في تقاريره أن التضخم يؤثر بشكل مباشر على الاستهلاك والاستقرار المالي للأسر، حيث يؤدي إلى تقليل القدرة الشرائية وتغيير أنماط الإنفاق، خاصة لدى الفئات الأكثر هشاشة اقتصاديًا.

وفي السياق المحلي، تناولت تقارير (Saudi Central Bank 2023) تطورات التضخم في المملكة العربية السعودية، حيث أشارت إلى وجود تأثيرات مباشرة لارتفاع الأسعار على تكاليف المعيشة، خاصة في المدن الكبرى مثل الرياض، مما يزيد من الأعباء المالية على الأسر منخفضة الدخل.

كما هدفت دراسة العتيبي (2020) إلى تحليل أثر التضخم على القوة الشرائية للأسر في المملكة العربية السعودية، باستخدام المنهج الوصفي التحليلي، وأظهرت النتائج وجود علاقة عكسية ذات دلالة إحصائية بين معدلات التضخم والقدرة الشرائية، حيث يؤدي ارتفاع الأسعار إلى انخفاض القدرة على تلبية الاحتياجات الأساسية.

وفي دراسة عربية، تناول العمري (2022) العلاقة بين التضخم والفقر في الدول العربية، واعتمدت الدراسة على تحليل بيانات اقتصادية، وأظهرت النتائج أن التضخم يُعد من العوامل الرئيسية التي تسهم في زيادة الفجوة بين فئات المجتمع، خاصة بين ذوي الدخل المرتفع والمنخفض.

ومن خلال استعراض الدراسات السابقة، يتضح أن معظم الدراسات ركزت على التحليل الكلي أو المقارن بين الدول، في حين أن هناك نقصًا في الدراسات الميدانية التي تتناول بشكل مباشر أثر التضخم على القدرة الشرائية للأسر منخفضة الدخل في البيئة السعودية، خاصة في مدينة الرياض، وهو ما تسعى هذه الدراسة إلى معالجته من خلال تقديم تحليل ميداني يربط بين التضخم وسلوك الإنفاق ومستوى المعيشة لهذه الفئة.

الفجوة البحثية :

على الرغم من تعدد الدراسات التي تناولت التضخم وأثره على القدرة الشرائية ومستوى المعيشة في الأدبيات الاقتصادية، إلا أن تحليل هذه الدراسات يكشف عن وجود جوانب بحثية غير مستكملة، خصوصاً فيما يتعلق بقياس الأثر المباشر للتضخم على القدرة الشرائية للأسر منخفضة الدخل ضمن السياق السعودي، وباستخدام بيانات ميدانية تعكس الواقع الفعلي لهذه الفئة.

فمن جهة أولى، ركزت العديد من الدراسات الأجنبية على العلاقة بين التضخم والفقر أو عدم المساواة الاقتصادية أو أنماط الاستهلاك بشكل عام (Schulhofer-Wohl, 2017 & Kaplan؛ Fischer, 2001 & Easterly)، إلا أن هذه الدراسات أجريت في بيئات اقتصادية تختلف من حيث خصائص سوق العمل، وهيكّل الدخل، ونمط الإنفاق، ومستوى الدعم الحكومي، مما يحد من إمكانية تعميم نتائجها بصورة مباشرة على البيئة السعودية، خاصة في مدينة الرياض التي تتميز بخصائص اقتصادية واجتماعية مختلفة.

ومن جهة ثانية، تناولت بعض الدراسات العربية والمحلية أثر التضخم على المؤشرات الاقتصادية الكلية أو على الفقر بشكل عام (العمرى، 2022؛ العتيبي، 2020)، غير أنها لم تُعالج القدرة الشرائية للأسر منخفضة الدخل باعتبارها متغيراً تابعاً متعدد الأبعاد يتضمن جوانب مثل أنماط الإنفاق، ومستوى المعيشة، والقدرة على الادخار، وهو ما يُعد قصوراً في التحليل الجزئي لسلوك المستهلك في ظل التضخم.

كما أن غالبية الدراسات السابقة اعتمدت على التحليل الكلي باستخدام بيانات ثانوية على مستوى الاقتصاد، دون الاعتماد على بيانات أولية ميدانية تعكس السلوك الاستهلاكي الفعلي للأسر، أو تحليل كيفية استجابتها لارتفاع الأسعار من حيث إعادة ترتيب أولويات الإنفاق أو تقليص الاستهلاك، وهو ما يُعد جانباً مهماً لفهم الأثر الحقيقي للتضخم على القدرة الشرائية.

إضافة إلى ذلك، تشير الأدبيات الحديثة إلى أن تأثير التضخم لا يقتصر على انخفاض القوة الشرائية بشكل مباشر، بل يمتد ليشمل التغيرات في سلوك المستهلك وتوقعاته المستقبلية (Coibion et al., 2022)، إلا أن هذا البعد السلوكي لم

يُدرس بصورة منهجية كافية في البيئة السعودية، خاصة باستخدام نماذج تحليلية كمية تقيس حجم التأثير النسبي للتضخم على أبعاد القدرة الشرائية.

وعليه، تتحدد الفجوة البحثية في غياب دراسة تحليلية ميدانية متكاملة في البيئة السعودية، وبالتحديد في مدينة الرياض، تقيس أثر التضخم على القدرة الشرائية للأسر منخفضة الدخل من خلال نموذج تحليلي يربط بين المتغيرات الاقتصادية الكلية والسلوك الاستهلاكي، ويُحلل طبيعة العلاقة وقوة التأثير بينهما بصورة شمولية.

ومن هذا المنطلق، تسعى الدراسة الحالية إلى سد هذه الفجوة من خلال تقديم إطار تحليلي يجمع بين المنطلقات النظرية للتضخم وسلوك المستهلك، وتطبيقه ميدانيًا على عينة من الأسر منخفضة الدخل في مدينة الرياض، بما يسهم في تقديم إضافة علمية تعزز الأدبيات المحلية، وإضافة تطبيقية تدعم متخذي القرار في تصميم سياسات اقتصادية أكثر فاعلية.

تستند هذه الدراسة إلى مجموعة من المنطلقات والنظريات الاقتصادية والإدارية التي تفسر العلاقة بين التضخم والقدرة الشرائية للأسر منخفضة الدخل، ويمكن عرضها على النحو الآتي:

أولاً: النظرية الكمية للنقود (Quantity Theory of Money)

تُعد النظرية الكمية للنقود من أبرز النظريات الاقتصادية التي تفسر ظاهرة التضخم، حيث تفترض أن الزيادة في عرض النقود تؤدي إلى ارتفاع المستوى العام للأسعار، ومن ثم انخفاض القيمة الحقيقية للنقود (Friedman, 1968). وتؤكد هذه النظرية أن التضخم يُعد ظاهرة نقدية تؤثر بشكل مباشر على القوة الشرائية للأفراد.

وترتكز هذه النظرية على العلاقة بين عرض النقود والأسعار، حيث إن زيادة السيولة النقدية دون زيادة مقابلة في الإنتاج تؤدي إلى ارتفاع الأسعار، مما ينعكس سلباً على القدرة الشرائية، خاصة لدى الفئات ذات الدخل المحدود التي لا تواكب دخولها هذا الارتفاع في الأسعار.

ثانياً: نظرية الدخل الحقيقي (Real Income Theory)

تقوم هذه النظرية على أن القوة الشرائية للأفراد تعتمد على الدخل الحقيقي وليس الدخل الاسمي، حيث يؤدي ارتفاع الأسعار إلى انخفاض القيمة الحقيقية للدخل، حتى في حال ثبات مستوى الدخل النقدي (Mankiw, 2021). وتوضح هذه النظرية أن التضخم يؤدي إلى تآكل القدرة الشرائية، مما يحد من قدرة الأفراد على تلبية احتياجاتهم الأساسية.

وتفترض هذه النظرية أن الأسر منخفضة الدخل هي الأكثر تأثراً بالتضخم، نظراً لاعتمادها على دخل ثابت، وارتفاع نسبة إنفاقها على السلع الأساسية، مما يجعلها أكثر عرضة لانخفاض مستوى المعيشة.

ثالثاً: نظرية سلوك المستهلك (Consumer Behavior Theory)

تُفسر نظرية سلوك المستهلك كيفية اتخاذ الأفراد قراراتهم الاستهلاكية في ظل القيود المالية والتغيرات الاقتصادية. وتشير هذه النظرية إلى أن ارتفاع الأسعار يؤدي إلى تغيير في أنماط الإنفاق، حيث تتجه الأسر إلى تقليل الاستهلاك وإعادة ترتيب أولوياتها نحو السلع الأساسية (Blanchard, 2021).

كما تفترض هذه النظرية أن المستهلك يسعى إلى تحقيق أقصى منفعة ممكنة ضمن حدود دخله، وبالتالي فإن أي ارتفاع في الأسعار يؤدي إلى تقليل الكميات المستهلكة أو الاستغناء عن بعض السلع، وهو ما يعكس التأثير المباشر للتضخم على القدرة الشرائية.

رابعًا: العلاقة بين التضخم والقدرة الشرائية

تشير الأدبيات الاقتصادية إلى وجود علاقة عكسية بين التضخم والقدرة الشرائية، حيث يؤدي ارتفاع المستوى العام للأسعار إلى انخفاض القدرة على شراء السلع والخدمات، خاصة لدى الأسر منخفضة الدخل (Fischer, & Easterly, 2001). كما تؤكد الدراسات الحديثة أن التضخم لا يؤثر فقط على القدرة الشرائية بشكل مباشر، بل يمتد ليشمل التغيرات في سلوك الإنفاق وتوقعات المستهلكين (Coibion et al., 2022).

وتفترض هذه الدراسات أن استمرار التضخم يؤدي إلى زيادة الضغوط الاقتصادية على الأسر، وتقليص قدرتها على الادخار، وتغيير أولوياتها الاستهلاكية، مما يؤثر بشكل مباشر على مستوى المعيشة والاستقرار الاقتصادي.

وانطلاقًا من هذه المنطلقات النظرية، تفترض الدراسة الحالية أن ارتفاع معدلات التضخم يؤدي إلى انخفاض القدرة الشرائية للأسر منخفضة الدخل في مدينة الرياض، من خلال تأثيره على أنماط الإنفاق ومستوى المعيشة.

المنهجية وطرق البحث:

يتناول هذا الفصل عرضاً تفصيلياً للمنهجية التي اعتمدت عليها الدراسة لتحقيق أهدافها والإجابة عن تساؤلاتها واختبار فروضها، من خلال تحديد منهج الدراسة، وتصميمها، ومجتمعها، وعينتها، وأداة جمع البيانات، وإجراءات التحقق من صدقها وثباتها، إضافة إلى الأساليب الإحصائية المستخدمة في تحليل البيانات.

أولاً: منهج الدراسة

اعتمدت الدراسة على المنهج الوصفي التحليلي، لملاءمته لطبيعة الدراسة التي تهدف إلى تحليل أثر ممارسات إدارة الجودة الشاملة على تحسين جودة الخدمات الصحية في المستشفيات الحكومية بالمملكة العربية السعودية. ويُستخدم هذا المنهج في الدراسات التي تسعى إلى وصف الظاهرة كما هي في الواقع، وتحليل العلاقات بين متغيراتها، واختبار الفروض المرتبطة بها باستخدام الأساليب الإحصائية المناسبة.

ثانياً: تصميم الدراسة

تنتمي هذه الدراسة إلى الدراسات الكمية (Quantitative Research)، حيث تم الاعتماد على جمع البيانات الميدانية باستخدام أداة الاستبانة، ومن ثم تحليلها إحصائياً لقياس العلاقة بين المتغير المستقل المتمثل في ممارسات إدارة الجودة الشاملة، والمتغير التابع المتمثل في جودة الخدمات الصحية.

ثالثاً: مجتمع الدراسة

يتكون مجتمع الدراسة من جميع العاملين في المستشفيات الحكومية بالمملكة العربية السعودية، سواء من الكوادر الإدارية أو الصحية، نظرًا لدورهم المباشر في تطبيق ممارسات إدارة الجودة الشاملة والمساهمة في تقديم الخدمات الصحية.

رابعًا: عينة الدراسة

تم اختيار عينة الدراسة بطريقة عشوائية من العاملين في المستشفيات الحكومية، بما يضمن تمثيل مختلف الفئات الوظيفية (إداريين، أطباء، تمريض، فنيين). وتم تحديد حجم العينة وفق الأساليب الإحصائية المعتمدة لتحديد الحجم المناسب الذي يسمح بتعميم النتائج على مجتمع الدراسة بدرجة مقبولة من الدقة.

خامسًا: أداة جمع البيانات

اعتمدت الدراسة على الاستبانة كأداة رئيسة لجمع البيانات، لملاءمتها لطبيعة الدراسة الكمية وإمكانية تحليل نتائجها إحصائيًا. وقد صُممت الاستبانة استنادًا إلى الأدبيات السابقة والدراسات ذات الصلة بموضوع الدراسة، وتضمنت محورين رئيسيين:

المحور الأول: ممارسات إدارة الجودة الشاملة، ويشمل أبعاد دعم الإدارة العليا، والتحسين المستمر، ومشاركة العاملين، والتركيز على المستفيد.

المحور الثاني: جودة الخدمات الصحية، ويقيس مستوى جودة الخدمة المقدمة.

وقد تم قياس عبارات الاستبانة باستخدام مقياس ليكرت الخماسي.

سادساً: صدق الأداة وثباتها

للتأكد من صدق الأداة، تم عرض الاستبانة على عدد من المحكمين المتخصصين في الإدارة الصحية والإحصاء، للتأكد من سلامة صياغة العبارات وملاءمتها لأهداف الدراسة. كما تم التحقق من ثبات الأداة من خلال حساب معامل ألفا كرونباخ (Cronbach's Alpha) لقياس الاتساق الداخلي لفقرات الاستبانة.

سابعاً: حدود الدراسة

تتمثل الحدود الموضوعية في دراسة أثر ممارسات إدارة الجودة الشاملة على جودة الخدمات الصحية. أما الحدود المكانية فتقتصر على المستشفيات الحكومية في المملكة العربية السعودية. وتتمثل الحدود الزمنية في الفترة التي تم خلالها جمع البيانات وتحليلها.

ثامناً: أساليب تحليل البيانات

تم استخدام برنامج الحزمة الإحصائية للعلوم الاجتماعية (SPSS) لتحليل البيانات، وذلك من خلال:

- الإحصاءات الوصفية (المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية).
- تحليل معامل الارتباط لقياس العلاقة بين المتغيرات.
- تحليل الانحدار المتعدد لاختبار أثر أبعاد إدارة الجودة الشاملة على جودة الخدمات الصحية.
- اختبار الفروض عند مستوى دلالة إحصائية (0.05).

أدوات الدراسة:

اعتمدت الدراسة على الاستبانة كأداة رئيسة لجمع البيانات الميدانية، وذلك لملاءمتها لطبيعة الدراسة الكمية التي تهدف إلى قياس أثر التضخم على القدرة الشرائية للأسر منخفضة الدخل في مدينة الرياض، وإمكانية تحليل بياناتها باستخدام الأساليب الإحصائية المناسبة.

وقد تم تصميم الاستبانة بالاستناد إلى الأدبيات النظرية والدراسات السابقة ذات الصلة بموضوع الدراسة، خاصة ما يتعلق بالتضخم وتأثيره على سلوك المستهلك والقدرة الشرائية (Mankiw, 2021؛ Fischer, 2001 & Easterly)، وذلك لضمان اتساق الأداة مع الإطار النظري للدراسة.

أولاً: بناء الاستبانة

تكونت الاستبانة من قسمين رئيسيين:

القسم الأول: البيانات الأولية (الديموغرافية)، وتشمل عددًا من المتغيرات الشخصية مثل: الجنس، العمر، المستوى التعليمي، الدخل الشهري، حجم الأسرة.

القسم الثاني: فقرات قياس متغيرات الدراسة، وتوزعت على محورين رئيسيين:

المحور الأول: التضخم، ويقاس مستوى تأثير ارتفاع الأسعار على تكاليف المعيشة من خلال إدراك أفراد العينة للتغيرات في أسعار السلع والخدمات.

المحور الثاني: القدرة الشرائية، ويقاس الأبعاد الآتية:

- الإنفاق على السلع الأساسية
- الإنفاق على السلع الكمالية
- مستوى المعيشة
- القدرة على الادخار

وقد صيغت فقرات الاستبانة في صورة عبارات تقريرية، وتم قياس استجابات أفراد العينة باستخدام مقياس ليكرت الخماسي، الذي يتدرج من (أوافق بشدة) إلى (لا أوافق بشدة)، لإتاحة قياس درجة الاتفاق بدقة.

ثانيًا: صدق الأداة

للتأكد من صدق الأداة، تم عرض الاستبانة على عدد من المحكمين المتخصصين في الإدارة والاقتصاد والإحصاء، بهدف التحقق من:

- سلامة الصياغة اللغوية
- وضوح العبارات
- ملائمة الفقرات لأبعاد المتغيرات
- شمولية الأداة لموضوع الدراسة

وتم إجراء التعديلات اللازمة في ضوء ملاحظات المحكمين.

ثالثًا: ثبات الأداة

تم التحقق من ثبات الأداة باستخدام معامل الاتساق الداخلي (ألفا كرونباخ)، وذلك لقياس مدى اتساق فقرات كل محور مع بعضها البعض، ويُعد معامل الثبات مقبولاً إذا تجاوز (0.70)، مما يدل على ملاءمة الأداة للاستخدام في الدراسة.

لتحليل البيانات واختبار فروض الدراسة، تم استخدام برنامج الحزمة الإحصائية للعلوم الاجتماعية (SPSS)، وذلك نظراً لملاءمته لطبيعة الدراسة الكمية وإمكانية استخدامه في تحليل العلاقات بين المتغيرات.

وقد تم استخدام الأساليب الإحصائية الآتية:

أولاً: الإحصاءات الوصفية، وتشمل التكرارات، والنسب المئوية، والمتوسطات الحسابية، والانحرافات المعيارية، وذلك لوصف خصائص أفراد العينة، وتحديد مستوى استجاباتهم تجاه فقرات الاستبانة.

ثانياً: معامل ألفا كرونباخ (Cronbach's Alpha) لقياس درجة الاتساق الداخلي لفقرات الاستبانة والتحقق من ثبات الأداة.

ثالثاً: معامل ارتباط بيرسون (Pearson Correlation) لقياس قوة واتجاه العلاقة بين التضخم والقدرة الشرائية.

رابعاً: تحليل الانحدار المتعدد (Multiple Regression Analysis) لقياس أثر التضخم على أبعاد القدرة الشرائية، وتحديد الأبعاد الأكثر تأثيراً.

خامساً: تم اختبار الفروض الإحصائية عند مستوى دلالة $(\alpha \leq 0.05)$ لتحديد مدى معنوية النتائج.

حدود الدراسة:

وتتحدد هذه الدراسة بالحدود الآتية:

أولاً: الحدود الموضوعية

تقتصر الدراسة على تحليل أثر التضخم على القدرة الشرائية للأسر منخفضة الدخل، من خلال دراسة أبعاد القدرة الشرائية المتمثلة في (الإنفاق على السلع الأساسية، الإنفاق على السلع الكمالية، مستوى المعيشة، القدرة على الادخار)، دون التطرق إلى متغيرات اقتصادية أخرى مثل البطالة أو السياسات النقدية بشكل تفصيلي.

ثانياً: الحدود المكانية

تقتصر الدراسة على مدينة الرياض في المملكة العربية السعودية، باعتبارها من أهم المدن الاقتصادية التي تتأثر بمتغيرات الأسعار وتكاليف المعيشة.

ثالثاً: الحدود الزمانية

تقتصر الدراسة على الفترة الزمنية التي تم خلالها جمع البيانات الميدانية وتحليلها.

رابعاً: الحدود البشرية

تقتصر الدراسة على الأسر منخفضة الدخل في مدينة الرياض، باعتبارها الفئة الأكثر تأثراً بارتفاع معدلات التضخم وانخفاض القدرة الشرائية.

المراجع:

العتيبي، عبد الله بن محمد. (2020). أثر التضخم على القوة الشرائية للأسر منخفضة الدخل. رسالة ماجستير، جامعة الملك سعود.

الزعبي، أحمد محمد. (2020). التضخم وأثره على القوة الشرائية للأفراد. عمان: دار المسيرة للنشر.

السعودي، البنك المركزي. (2023). التقرير السنوي. الرياض: البنك المركزي السعودي.

شحادة، محمد علي. (2018). الاقتصاد الكلي: التضخم والبطالة. بيروت: دار النهضة العربية.

عبد الله، خالد حسين. (2019). السياسات النقدية ودورها في التحكم بالتضخم. القاهرة: دار الفكر العربي.

العمري، فهد بن صالح. (2022). التضخم وعلاقته بالفقر في الدول العربية. مجلة الاقتصاد العربي، 15(1)، 77-102.

القحطاني، نورة بنت سعد. (2023). تحليل أثر ارتفاع الأسعار على إنفاق الأسر السعودية. مجلة جامعة الملك سعود للعلوم الإدارية، 17(3)، 120-145.

وزارة الاقتصاد والتخطيط. (2022). تقرير التضخم في المملكة العربية السعودية. الرياض: وزارة الاقتصاد والتخطيط.

منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية. (2021). التضخم ومستويات المعيشة في الدول النامية. ترجمة مركز الأبحاث الاقتصادية.

Bureau of Labor Statistics. (2024). Consumer price index and inflation analysis. U.S. Department of Labor.

Coibion, O., Gorodnichenko, Y., & Weber, M. (2022). Inflation expectations and consumption. *Journal of Economic Perspectives*, 36(3), 151–174.

Easterly, W., & Fischer, S. (2001). Inflation and the poor. *Journal of Money, Credit and Banking*, 33(2), 160–178.

Friedman, M. (1968). The role of monetary policy. *American Economic Review*, 58(1), 1–17.

International Monetary Fund (IMF). (2023). *World Economic Outlook: Inflation and global economy*. Washington, DC.

Kaplan, G., & Schulhofer-Wohl, S. (2017). Inflation at the household level. *Journal of Monetary Economics*, 91, 19–38.

Mankiw, N. G. (2021). *Principles of Economics* (9th ed.). Cengage Learning.

OECD. (2022). *Inflation and purchasing power of households*. Paris: OECD Publishing.

World Bank. (2022). *Poverty and shared prosperity report*. Washington, DC: World Bank.